### الجلبي: البنى التحتية محل شبهات والتصويت عليه خطأ كبير

# نواب: سيكون لدى المالكي ٤٠ مليار دولار لتوسيع نفوذه

**أبدى اعضاء في مجلس النواب خشيتهم من تمرير قانون البنى التحتية معتبرين ان امتلاك رئيس الحكومة نوري المالكي مبلغ 40 مليار دولار يمكن ان يكون سبباً في تقوية نفوذه وتوسيع دائرة سيطرته على السلطة، من خلال استخدام هذه الاموال لشراء الاسلحة، وعسكرة المجتمع في بناء مجمعات وثكنات عسكرية.**

**من جانبه انتقد رئيس المؤتمر الوطني العراقي النائب أحمد الجلبي قانون البنى التحتية معتبرا اياه غير مدروس ولافتا الى ضغوط سياسية تمارس بغية تمريره.**

□ بغداد / اياد التميمي

وقال الجلبي في تصريح صحفي تلقت المدى نسخة منه أمس "ان القانون تدور حوله الشبهات ويعترض عليه الشعب ونوابه"، ووصفه بغير المقبول. وأضاف الجلبي "ان القانون سيربط البلاد بالديون وسط أوضاع أمنية سيئة، يكون العمل في ظلها معرضاً للخطر وهناك احتمال كبير في توقف بعض المشاريع" مؤكداً "ان المخاوف كبيرة والضمانات غير مؤكدة". وخلص الجلبي الى القول "ان التصويت على هذا القانون خطأ كبير".

من جانبها قالت كتلة الاحرار ان القانون لا يمكن تمريره ما لم تأخذ ملاحظاتهم بنظر الاعتبار، مؤكدة على دعم القانون "بحدود معقولة" تضمن عدم وجود فساد مالي واداري مؤكدين في الوقت نفسه ان التعديلات اقتصرت على اربع نقاط ابرزها ان تستفيد الوزارات لا القطاعات الخاصة من عقود الشركات. النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان رجح عدم التصويت على القانون كونه "يخضع لمزايدات سياسية لا فنية". وقال عثمان ان" تخوف الكتل من إقرار القانون قد يكون منطقياً خاصة في ما يتعلق بموضوع إمكانية استخدام المالكي للمال وتحويله لاغراض توسيع نفوذه".

واضاف عثمان في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب ان "المالكي بدون هذه الأموال يمارس الاعتقالات والمداهمات المستمرة بحق القوائم والكتل فكيف اذا امتلك مالاً يمكن ان يستخدمه لاغراض عسكرية او لحماية منصبة وتوسيع دائرة نفوذه". وتابع عثمان ان "الكتل تعتقد ان المالكي يحاول التعاقد مع شركات لا تهتم بالبنى التحتية بقدر التعاقد مع شركات ودول لاستيراد الاسلحة ومعدات عسكرية وبناء وحدات عسكرية". يذكر ان قانون البنى التحتية يتضمن تخصيص مبالغ لبناء معسكرات واستيراد أسلحة لرفع واقع المنظومة العسكرية والأمنية بالتعاقد مع شركات عالمية .

وانتقد عثمان الأطراف التي هي بالاصل مشاركة في الحكم قائلاً "ان الاتفاقات قبل تشكيل الحكومة كانت تحمل عنوان الشراكة الوطنية، الا انهم يختلفون عندما يدرج قانون فيه فائدة للشعب".

واستبعد عثمان تمرير القانون في جلسة اليوم (أمس) لان الخلافات السياسية لازالت مستمرة بين الكتل، مرجحا اقراره في حال انخفاض الازمة وتهدئتها بمبادرة طالباني. الى ذلك أعلنت كتلة الاحرار دعمها لقانون البنى التحتية "بحدود المعقول" على اعتبار انه من القوانين المهمة وفيه اموال ضخمة، ويجب دراسته بشكل دقيق. وقال عضو كتلة الاحرار النائب جواد الشهيلي ان "التيار الصدري طلب توضيح عدة نقاط ابرزها ان تكون فائدة القانون للوزارات وليس للقطاعات الخاصة، لأننا لا نعرف من هي الجهة المستفيدة من العقود التي ستبرم مع الشركات". واضاف الشهيلي في مقابلة مع المدى ان" كتلة الاحرار تطالب من الحكومة توضح نوعية الشركات التي ستتعاقد معها قبل ان نصوت عليه". واوضح الشهيلي ان كتلته "طالبت بالسقوف الزمنية التي سيتم فيها تسديد الارباح للشركات وحجم الفوائد من الحد الأدنى الى الحد الاعلى".

وعن تخوف بعض الكتل من امتلاك المالكي مبلغ ٤٠ مليار دولار أوضح الشهيلي ان "خشية البعض بهذا الخصوص قد لا تخلو من الصحة باعتبار ان الكتل تولدت لديها قناعات بعدم الثقة بسياسة المالكي، فضلا عن عدم وجود تطمينات يقدمها هذا القانون"، منتقدا اعداد قانون كهذا بدون اية ضمانات ولا رصانة توازي حجم الاموال التي ستصرف فيه". في المقابل قلل ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي من خشية بعض النواب من امتلاك المالكي لـ ٤٠ مليار دولار، معتبرا ان قانون البنى التحتية في حال اقراره سيكون تنفيذه في الدورة البرلمانية المقبلة فلا مجال للمالكي بأن يتصرف بهذه الأموال لصالحة الشخصي.وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي ان القانون يحتاج الى عامين لكي يدخل في مرحلة التنفيذ.

البياتي قال في تصريح للمدى أمس ان" الذين يعتبرون قانون البنى التحتية يصب في مصلحة حزب او شخص واهمون متوهمون، لكنهم يريدون ان يجعلوا من القانون عرضة للمزايدات السياسية، ويضعفون دور الحكومة في تطوير البنى التحتية على مدى بعيد". واتهم البياتي الأطراف المعترضة على قانون البنى التحتية بأنهم "لا يريدون توفير بنى تحتية يستفيد منها المواطن". وأشار الى ان "التحالف الوطني دعم هذا القانون بكل مكوناته، وان كتلة الاحرار والمواطن وغيرها لا تمانع منع التصويت عليه، بالاضافة الى ان التحالف الكردستاني لدية تعديلات وملاحظات طفيفة وتم اخذها بنظر الاعتبار" معتبرا "ان دائرة المعارضين قد تقلصت ونحن متفائلون بشأن تمريره سواء اليوم (أمس) او في جلسة الخميس المقبل." وكان رئيس الحكومة نوري المالكي دعا، خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان على هامش استضافته، إلى التصويت على مشروع قانون البنى التحتية، وفي حين أكد أن المشروع يتضمن إزالة التجاوزات وإيجاد حلول للمتجاوزين، أشار إلى أنه سيتم التعاقد مع شركات رصينة في دول اليابان وكوريا والصين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، كما طالب مجلس النواب بتخصيص ٣٧ مليار دولار للنهوض بالبنى التحتية للبلاد.

وجدد المالكي، في ١٩ ايلول الحالي، على هامش ترؤسه الاجتماع الدوري للهيئة التنسيقية العليا للمحافظات غير المنتظمة بإقليم الدعوة إلى "إقرار مشروع قانون البنى التحتية الذي يدخل في اطار تنمية الناتج القومي.

ولاقى القانون ردود فعل من مختلف الكتل، حيث أكد التحالف الوطني العراقي بزعامة إبراهيم الجعفري، على ضرورة تشريع قانون البنى التحتية بعد رفع التحفظات المثارة بشأنه واستبدالها، وفي حين دعا إلى ضرورة الإسراع بالتصويت على القوانين المطروحة في مجلس النواب، أشار إلى أهمية توحيد مواقف جميع مكوناته. فيما أكدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أنها لن تصوت على مسودة القانون من دون إجراء تعديلات عليه، وطالبت بتحديد المناطق الجغرافية التي يتم فيها تنفيذ المشاريع بعد تشريع القانون، فيما وصف النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، رفض بعض النواب لقانون البنى التحتية بـ"السياسي وغير المهني"، مؤكداً أن الكتل السياسية ستدعم القانون، وحمل المعترضين عليه المسؤولية أمام الشعب.

واعتبرت لجنة الخدمات في مجلس النواب، أن مسودة قانون البنى التحتية بصيغتها الحالية لا يؤيدها سوى ائتلاف دولة القانون، فيما استبعدت تصويت مجلس النواب على القانون من دون تعديله، فيما اعتبرت كتلة العراقية الحرة أن عدم التصويت على قانون البنى التحتية "خيانة للوطن"، داعية إلى ألا يكون الدافع سياسيا وراء عدم التصويت على القانون، كما أكدت أنه ستتم الاستعانة بالشركات التي أنشأت في السابق الخطوط السريعة بين المحافظات.

## عالم آخر

■ سرمد الطائي

# سبايدرمان تحت جسر الجمهورية

في وسعك "تحت جسر الجمهورية" المؤدي الى المنطقة الخضراء، ان تفسر الفشل العراقي، وأن ترى صورة مصغرة لما نقوم به شعبا وقيادة، ويؤدي الى تلكؤ حياتنا وانحسار اسباب التفاؤل، اثناء قراءتك اخبارا عن انشغال جنرالات الشرق الاوسط بمطاردة "سبايدر مان" و"علاء الدين" في اطار "حرب ناعمة" على جهتي هضبة زاغروس.

ومنذ الصباح احاول ان اقدم لنفسي اسبابا للتمسك بالمستقبل والاحلام رغم قائد حرس الثورة الجديد في ايران الذي افتتح ولايته بالحديث عن الاستعداد لحرب شاملة من مضيق هرمز حتى بوابات حلب. فالسيد حسين سلامي يقول لوكالة الانباء الايرانية "الجميع يعلم بأن الحرب قادمة وهي جزء من المستقبل.. سنواجه تحالفا دوليا كبيرا بزعامة امريكا، وعلى الجميع ان يستعدوا".

وبينما تدفع المنطقة ثمن مواجهة حادة بين ايران واسرائيل والغرب والسعودية، فإن رجال السيد سلامي يتجولون في طهران لمصادرة حقائب مدرسية عليها صورة "سبايدر مان" او الرجل العنكبوت والدمية باربي، لانها رموز امريكية تشارك في شن "الحرب الثقافية الناعمة" الممهدة لـ"الحرب الخشنة".

كنت اقرأ هذه الاخبار وأنا في التاكسي انتظر رحمة الله كي اصل الى العمل قاطعا زحامات قلب بغداد المنهك. وأحاول ان ادرب نفسي على صناعة التفاؤل وسط صورة الخراب الساخرة في علاقاتنا الاقليمية، وفي عجزنا عن التعايش مع حقائب الاطفال بسبب صور سبايدرمان، وعجزنا عن اقناع المتشددين بأن طريقتنا في الحياة كعلمانيين او ليبراليين لن تكون سببا للحرب العالمية الثالثة حتى لو شارك فيها الرجل العنكبوت. لكن التاكسي قطع "الحسبات" التي تدور في رأسي، وتوقف فجأة وسط عقدة مواصلات رهيبة تمتد من المنطقة الواقعة تحت جسر الجمهورية في مدخل شارع ابو نؤاس، حتى التقاطع القائم عند المبنى المرتفع الذي كان يضم المطعم التركي. فهناك زحام رهيب وسواق السيارات يتصايحون، ولا احد يمنح الاخر فرصة الافلات. السيارات احتجزت بعضها البعض داخل التقاطع.

ادور برأسي بحثا عن شرطي المرور، فأجده غير مبال، يتأبط سلاحه ويفرك كفا بكف، ويقف بلا حراك ويستمع الى حديث ممل من عنصر انضباط عسكري يقف الى جانبه. وعلى الجهة الاخرى من هذا الزحام الرهيب، ٥ من الشرطة يحملون سلاحهم ويتلفتون يمنة ويسرة، تحسبا لمعارك ملساء وأخرى خشنة، لكنهم لا يفعلون شيئا لفوضى الشارع.

اذن فهناك ٧ رجال امن مدججين بالسلاح يتفرجون على معركة السيارات الخشنة جدا، ولا احد منهم يتدخل لنظم امور العباد والبلاد. ربما لان افواج السلطان مشغولة برصد مؤيدي فك الحصار عن النوادي الاجتماعية والبارات في العراق.

وهكذا بقيت عالقا في الزحام أقرأ اخبار "الحرب الناعمة" التي تجري بين جنرالات بلاد فارس والرجل العنكبوت، وأتخيل حوارا يسخر من كل شيء بين ابطال هوليود من الغرب والشرق، بات مان وعلي بابا، سبايدرمان وعلاء الدين، قهرمانة والدمية باربي. لقد كنا يوما نقوم بانتاج شخصيات الابطال في الحكايات الشرقية الشهيرة، وقام الغرب بترجمتها وتصويرها في الافلام وتسويقها كنجوم في ديزني لاند، دون ان يعدها حربا بغدادية او شيرازية ناعمة او خشنة تشن ضد روما وهوليود. لم يعتقلوا سندباد في لندن كما نفعل مع باربي في طهران.

العلاقة الملتبسة بين رامبو وعلاء الدين تلاحقني وأنا متجه الى شارع ابي نؤاس حيث شهريار وشهرزاد، تشغلني أخبار حكومة تعجز عن وضع حد لفوضى المرور تحت جسر الجمهورية المؤدي الى المنطقة الخضراء والمؤدي الى بيت السلطان، حيث تجري كتابة قانون البنى التحتية ورصد طائرات كوريا الشمالية. وأحدق في شعب محكوم ينحشر في سيارات السايبا ويظل يعيش في عالم يحكمه أمراء جند وولاة منشغلون بملاحقة الدمية باربي وسبايدرمان وكؤوس ابي نؤاس وقصائد المتنبي والازياء الحديثة للصبيان والبنات، من طهران حتى السعودية.

# وزير الخارجية الكندي يعتزم زيارة بغداد لتوسيع العلاقات

□ بغداد/المدى

أعلنت المستشارة في السفارة الكندية بالعراق، ستيفاني دوهيم، عن وجود رغبة من قبل الحكومة الكندية لتوسيع علاقاتها مع العراق في جميع المجالات، وان وزير الخارجية الكندي سيزور العراق قريبا لتفعيل هذه العلاقات بشكل اكبر.

وذكر بيان للمكتب الاعلامي للنائب الاول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، تلقت "المدى" نسخة منه امس الاثنين، ان "السهيل استقبل وفدا من السفارة الكندية في بغداد، برئاسة المستشارة ستيفاني دوهيم، وجرى خلال اللقاء بحث الاوضاع في العراق والمنطقة، بالاضافة الى تطوير العلاقات على المستوى البرلماني والتجاري والاقتصادي".

وأضاف البيان ان السهيل "شدد على ضرورة العلاقة المباشرة مع المسؤولين العراقيين، كون هذا الامر يخلق صورة واضحة عما يجري في العراق"، مشيرا الى ان "العراق لديه رؤية وخلفية جيدة عن علاقاته بكندا، ويأمل بتعزيزها".

واوضح ان"التجربة الكندية في المجال البرلماني والفيدرالي جديرة بالدراسة"، مشددا على ضرورة فتح المجالات بين البرلمان العراقي والكندي خلال الفترة المقبلة".

ووجه السهيل، بحسب البيان، دعوة لوفد من البرلمان الكندي لزيارة العراق، والاطلاع عن كثب على تجربة العراق الديمقراطية في المجال البرلماني، مرحبا في الوقت ذاته بالزيارة المرتقبة لوزير الخارجية الكندي الى العراق".

وفي الشأن الداخلي أشار السهيل الى ان "العراق يسير بالسياقات الطبيعية للأنظمة الديمقراطية والسياسية في العالم، ولا يوجد خوف على هذا النظام الديمقراطي، الا انه يجب حماية التجربة العراقية من التدخلات الخارجية".

# مقتل أربعة أطفال في تفجير قرب مدرسة غرب بغداد

□ الفلوجة/ اف ب

قتل أربعة اطفال واصيب اثنان بجروح صباح الاثنين في انفجار سيارة مفخخة مركونة قرب مدرستهم كانت تستهدف دورية عسكرية في هيت غرب بغداد. وقال معاون مدير شرطة هيت العقيد عيادة النمراوي لوكالة فرانس برس ان "اربعة اطفال قتلوا واصيب اثنان بجروح في انفجار سيارة مفخخة قرب مدرستهم". واضاف ان "السيارة انفجرت لدى مرور دورية لقوات مكافحة الارهاب ما ادى الى مقتل الاطفال الاربعة واصابة الاثنين الآخرين حيث انهم كانوا جميعهم في طريقهم الى مدرستهم". وأكد الحصيلة الطبيب صبحي عبد العلواني الذي ساعد على نقل جثث الضحايا والجريحين الى المستشفى.

# مفوضية حقوق الإنسان بصدد افتتاح دورات لتوطيد السلم الأهلي

□ بغداد / نائل علي

تعتزم مفوضية حقوق الإنسان المستقلة افتتاح دورات في العاصمة بغداد ومحافظات اخرى بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتوطيد السلم الاهلي ونبذ العنف.

وقالت عضو المفوضية سلامة الخفاجي لـ "المدى" ان:" توجه المفوضية يهدف الى ازالة الاثار السلبية التي تركها الاحتقان الطائفي بين المكونات بافتتاح دورات في بغداد ومحافظات ديالى وكركوك وبابل، امام الراغبين من كلا الجنسين وباعمار مختلفة لتلقي محاضرات من قبل خبراء وناشطين في مجال حقوق الانسان لتوطيد السلم الاهلي ونبذ العنف، وإشاعة ثقافة التسامح وتقبل الرأي الآخر" مشيرا الى ان المفوضية وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية بحقوق الانسان:" اعدت برامج الدورات وستتضمن مناهج ثقافية واخرى تعليمية والقيام بنشاطات اجتماعية".

وبخصوص ما يتعلق بموقف المفوضية تجاه مصادرة حرية التعبير اشارت الى التمسك بالدستور " لكونه يدخل ضمن حرية التعبير، وبدورنا نحن نرفض اية مصادرة للحريات لانها لاتنسجم مع مبادئ حقوق الانسان".

والمفوضية تتخذ من إحدى القاعات في مبنى مجلس النواب مقرا لها، لحين توفر البناية المناسبة لاداء عملها.

### رشحت النقيب والجبوري للدفاع

# العراقية تنفي صدور أوامر اعتقال ضد نوابها

□ بغداد/المدى

اتهمت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، امس الاثنين، أطرافا معلومة بقيادة حملة "تشهير سياسي" ضدها، وفي حين نفت صدور أوامر اعتقال بحق نوابها، أعلنت عن ترشيح فلاح النقيب وعبد الله الجبوري لوزارة الدفاع.

وقالت المتحدثة باسم القائمة ميسون الدملوجي في بيان صدر، امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "القائمة العراقية تستنكر حملات التشهير السياسي التي تقودها أطراف معلومة ضد شخصيات وطنية حاربت النظام السابق ولعبت دوراً بنّاءً في ترصين العملية السياسية"، معتبرة "ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن صدور أوامر بإلقاء القبض على بعض نواب العراقية عار عن الصحة".

وأضافت الدملوجي أن "لجنة النزاهة النيابية أكدت للعراقية عدم صحة هذه الأخبار، وان النائب فلح النقيب وزير الداخلية السابق غير متهم، وإنما مطلوب استقدامه للقضاء كشاهد فحسب، وعلى مسألة ثانوية، وفيما يخص النائب عبد الله الجبوري، مبينة ان "الشخص المطلوب للقضاء هو محافظ ديالى السابق، وليس عضو مجلس النواب الذي يحمل الاسم نفسه". وأكدت الدملوجي ان "كلاً من النائبين النقيب والجبوري مرشحان لشغل منصب وزير الدفاع"، معتبرة "حملة التشهير والتسقيط السياسي تهدف إلى إبقاء الفوضى واستمرار الوزارات الأمنية شاغرة وبدون وزراء".

النقيب

الجبوري

و كشف عضو لجنة النزاهة النيابية جواد الشهيلي، أول من أمس الأحد، عن قرب صدور مذكرات إلقاء قبض واستقدام بحق شخصيات كبيرة في الدولة، مشيرا إلى أن القرارات التي صدرت أول من أمس بحق ٢٤ شخصية قد فتحت الشهية لاستجواب بعض الوزراء الحاليين الذي تدور حولهم تهم الفساد، معتبرا تلك القرارات ضربات أولى موجعة ونوعية للفساد.

وكانت لجنة النزاهة النيابية كشفت، أول من أمس الأحد عن صدور أوامر إلقاء قبض واستقدام بحق ثلاث محافظين واثنين من أعضاء مجلس النواب، وعدد من المدراء العامين وأساتذة جامعة على خلفية ملفات فساد، ودعت الجهات التنفيذية إلى تنفيذ تلك الأوامر. وتفشت ظاهرة الفساد الإداري والمالي أواخر عهد النظام السابق، وازدادت نسبتها بعد العام ٢٠٠٣ في مختلف الدوائر والوزارات على الرغم من وجود هيئة للنزاهة ودائرة المفتش العام، وديوان الرقابة المالية، ولجان خاصة بمكافحة الفساد في الحكومات المحلية ودوائر الدولة كافة. وطالت تهم الفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة من بينهم وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي في عام ٢٠٠٦، والنائب السابق مشعان الجبوري في العام نفسه لقيامه بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، ووزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، كذلك ضباط كبار في القوات الأمنية، ووزير الكهرباء رعد شلال الذي أقيل من منصبه في السابع من آب ٢٠١١، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بمبلغ مليار و٧٠٠ مليون دولار.

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أن العراق والسودان وبورما احتلوا المرتبة الثالثة من حيث الفساد في العالم، فيما احتل الصومال المرتبة الأولى في التقرير تبعته أفغانستان، وأشار التقرير إلى أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية تعيش حالة فساد بعيداً من أي رقابة، وزيادة في نهب ثرواته الطبيعية، وانعدام الأمن والقانون، في حين كان أكد التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٦، أن العراق وهايتي وبورما احتلوا المراكز الأولى من بين أكثر الدول فساداً في العالم.

يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني من عام ٢٠١٠، على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الاستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب ٢٠٠٧.